السياسة الخارجية التركية تجاه القارة الافريقية (مصر انموذجاً)

أ.م . إسراء أحمد جياد
كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية

الملخص:

تسعى هذه الدراسة لوضع اسس ومحددات السياسة الخارجية التركية تجاه القارة الافريقية ، التي باتت تمثل خياراً استراتيجيا مهماُ بالنسبة لتركيا ، لما تتميز به هذه القارة من ثراء في الثروات الطبيعية الهائلة ، كما أن تركيا تنظر إلى افريقيا على إنها القارة الاهم التي تتمتع بموقع استراتيجي بالغ الاهمية يتحكم في الطرق المائية الدولية ويتحكم في كل المضائق التي تعبر منها التجارة الدولية ، فضلا عن اهمية هذه القارة من الناحية الاستراتيجية في سياق الصراع الجيواستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية ، فالقارة تعد مجالاً حيوياً يمكن أن يساهم في تفعيل الدور الدبلوماسي والاقتصادي لتركيا إقليمياً ودولياً ويعطها القدرة على لعب دور موثر في المنطقة ، فضلا عن أنها قارة تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا ، وبدليل تمركز الصراع بين القوى الإقليمية والدولية عند المضايق المهمة في الملاحة الدولية ، لذلك بدأ التوجه التركي من أجل تعزيز الحضور التركي في الساحة الإفريقية على كافة المستويات الاقتصادية والدبلوماسية والاستراتيجية .

Abstract

This study seeks to lay the foundations and determinants of Turkish foreign policy towards the African continent, which has become an

important strategic choice for Turkey, because of the richness of this continent in the enormous natural resources, and Turkey views Africa as the most important continent with a very important strategic location It controls the international waterways and controls all the straits through which international trade passes, as well as the strategic importance of this continent in the context of the geostrategic conflict between regional and international powers. The continent is a vital field that can contribute to activating The diplomatic and economic role of Turkey regionally and internationally and gives it the ability to play a influential role in the region, as well as it is a continent that controls the global transportation movement between the continents of Asia, Europe and Africa, and with evidence of the centering of the conflict between regional and international powers at the important straits in international navigation, so the Turkish approach began in order to Enhancing the Turkish presence in the African arena at all economic, diplomatic and strategic levels

المقدمة :

مما لاشك فيه ،ان القارة الافريقية تكتسب اهمية خاصة في السياسة الخارجية التركية ، فموقعها يعطي لها ألاهمية الجيوبولتيكية في السياسة الدولية ، كالممرات البحرية التي تسمح لها بالسيطرة على الخريطة الجيوسياسية منها قناة السويس ، البحر الاحمر ، مضيق باب المندب ، مضيق جبل طارق ، فضلا عن التحكم بخطوط التجارة العالمية ، فالموقع الجغرافي هو ثابت ولكن تأثيره متغير حسب تحولات النظام العالمي ، لهذا جعلت تركيا بعض الدول الافريقية مثل (نيجيريا ، الصومال ، السودان ، إثيوبيا) كنقاط إقليمية لاستراتيجيتها الإقليمية والقارية في أفريقيا فهي تهدف إلى تعميق الشراكة مع الدول الافريقية ، وأن المتابع للدور التركي الجديد يدرك أن سياسة تركيا الخارجية قد تغيرت بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢ ، إذ عُدت نفسها دولة مركز وليست دولة اطراف ، فهي تريد أن تظهر بدور

محوري في محيطها الإقليمي وفي مناطق شرق المتوسط والقوقاز والبلقان سواء بالتحالفات مع القوى الاخرى أو لوحدها ، وتسعى لامتداد نفوذها إلى المناطق الغنية بالثروات من العالم مثل القارة الافريقية التي تتمتع بالعديد من الثروات الطبيعية الغير مستغلة ، وتعتقد تركيا أن مكانتها الجيوستراتيجية تؤهلها لأن تكون قوة فاعلة ومتحكمة ضمن مجالها الحيوي الذي تسعى لتحقيه ولا سيما أنها تمتلك اقتصاداً متنوعاً وامكانيات صناعية وزراعية تجارية ومائية ، وتحولت خلال مدة قصيرة من دولة مستهلكة غير مستقرة إلى دولة صناعية زراعية منتجة وفعالة ، ولا تسعى تركيا للحفاظ على وضعها النامي الاقتصادي فحسب ، بل تسعى لأمداده بمزيد من اساليب وفرص التطور مع الاخذ بالاعتبار أن تركيا التي يقارب حجم سكانها (٨٠) مليون نسمة ودخلها القومي (٤/٣) ترليون دولار لعام ٢٠١٠ ، وبمعدل نمو سنوي في اقتصادها يقارب(٦%) ويصل حجم تجارتها الخارجية الى ٣٠٠ مليار دولار لعام ٢٠٠٨ وتجاوزت صادراتها (٨٥) مليار دولار لعام ٢٠٠٧، و(١١٤) مليار دولار لعام ٢٠١١ ، وتسعى لأن يصل دخلها القومي في عام ٢٠٢٣إلى (٢) ترليون دولار بعد أن وصل عام ٢٠١٤ إلى ٨٢٠ مليار دولار ، وتحتل تركيا المرتبة السادسة عشر اقتصاديا بين مجموعة الدول العشرين الافضل اقتصاديا في العالم ، لذا فإن تركيا تبني سياستها الخارجية وفق رؤية اقتصادية ودبلوماسية واضحة المعالم

إشكالية البحث : تنطلق مشكلة بحثنا هذا من أن موقع القارة الافريقية يعطي اهمية جيوبولتيكية في السياسة الدولية ، وذلك لوجود الممرات البحرية التي تسمح لها بالسيطرة على الخريطة الجيوسياسية منها قناة السويس ، البحر الاحمر ، مضيق باب المندب ، مضيق جبل طارق ، فضلا عن التحكم بخطوط

التجارة العالمية، وهذا ما جعلها تكون بؤرة للصراع والتنافس على المستوى الاقليمي والدولي ، وجاءت السياسة التركية ضمن هذا التنافس ، فتركيا تسعى لامتداد نفوذها الى المناطق الغنية بالثروات من العالم ومنها القارة الافريقية ، ومما تقدم تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

١- متى بدأ الاهتمام التركي بالقارة الافريقية ؟

٢- وماهي الدوافع وراء المصالح التركيا في افريقيا ؟

٣- وكيف تعاملت السياسة التركية تجاه التغييرات السياسية في مصر؟

فرضية البحث:- تتبع الفرضية من خلال توضيح اهداف ودوافع التوجه التركي إزاء القارة الافريقية وما تنطوي عليه هذه السياسة من مضامين تتعلق بالمصالح الاساسية لتركيا في القارة الافريقية عموما ومصر بصورة خاصة .

منهج البحث:- هنا تطلب البحث الاستعانة بالمنهج التاريخي الذي يركز في فهم الماضي ، ولتحليل الاحداث الحاضرة والمستقبلية ، فضلا عن المنهج التحليلي الذي يساعد على تحليل معطيات منطقة الدراسة وتفسيرها للتعرف على المتغيرات الدافعة لتوجهات السياسة التركية تجاه افريقيا.

هيكلية البحث:- وتأسيساً على ما تقدم توزعت الدراسة ، على مبحثين فضلا عن المقدمة والخاتمة ، تناول المبحث الاول مسار تطور السياسة الخارجية التركية تجاه القارة الافريقية ، اما المبحث الثاني فقد تناول توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

المبحث الاول: مسار تطور السياسة الخارجية التركية تجاه القارة الافريقية

تعود جذور العلاقات التركية بالقارة الافريقية إلى عهد الدولة العثمانية التي كانت تدرك تماماً الاهمية الاستراتيجية للمنطقة لهذه القارة وكانت على

صراع كبير مع الدول الاوروبية ولا سيما فرنسا وانكلترا[1] (١) ، فقد انتعش الوجود التركي في سواحل شرق أفريقيا مستغلاً الموروث التاريخي المشترك الذي مازالت بعض ملامحه بارزة في الوعي المجتمعي لمجتمعات المنطقة ، ولا سيما أن الدولة العثمانية استطاعت التمركز في غرب البحر الأحمر ولا سيما في(السودان) والتأسيس لعلاقات مثمرة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً ، لكون الحضور التركي في منطقة شرق أفريقيا وشاطئ البحر الأحمر لم يكن ذا نزعة استعمارية رغم ثقل الضرائب المسلطة من (الباب العالي) ، بعكس ما فعلت في حقبة لاحقة القوى الاوروبية ، بل شهد السودان مثلاً في ذلك العهد (القرن التاسع عشر) حركة حداثة وتطوير في العمران والتعليم والتجديد الديني ، والاثراء العرقي[2] ، وحتى بعد انهاء عهد الدولة العثمانية على يد (مصطفى كمال أتاتورك) الذي حول تركيا إلى جمهورية علمانية على النمط الاوروبي ، لم تغيب العلاقات بين الطرفين من خلال فتح اول سفارة تركية في أفريقيا عام ١٩٢٦ في العاصمة الاثيوبية (أديس ابابا) إلا أنّ العلاقات التركية–الافريقية لم ترق إلى مستوى التعاون والتبادل التجاري المحقق دوليا ، لكن عندما حل عام ١٩٩٨ أصدرت تركيا وثيقة عن توجهها المستقبلي في

[1] **Turkish Think Tank, "Economic relations between Turkey and Egypt restricted by political disagreements, 2016 www.turkishthinktank.net/articles/egypt/economic_rela**

[2] **- Chigozie ENWERE, and Mesut YILMAZ, "Turkey's Strategic Economic Relations with Africa: Trends and Challenges", Journal of Economics and Political Economy, Volume1, Issue 2, December 2014, pp 221-225**

أفريقيا سمّيت بـــ"السياسة الافريقية" ، إذ تسعى تركيا من خلال هذه السياســة إلى دعم روابطها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية [٣] .

وأن التوجه التركي الجديد قد برز بشكل اكثر وضوحاً مــع وصــول حــزب العدالة والتنمية الحاكم إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ ، فقد بــدأت الحكومــة التركية سلسلة من الاجراءات والتدابير تدعم سياسة الانفتاح التركــي علــى أفريقيا[٤] ،وعبرت هذه السياسة الافريقية عن نفسها في جملة من الفعاليــات والنشاطات ، منها ما أعلن عنه رئيس الوزراء التركي آنــذاك(رجــب طيــب أردوغان) أن حكومته قررت أن تجعل من عام ٢٠٠٥ عامــاً أفريقيــاً لــدفع التعاون بين تركيا وأفريقيا وتعزيز انفتاح أنقرة على القارة الافريقيــة ،وكــان من مظاهر هذا الانفتاح قيام (أردوغان) بزيارة جمهوريــة جنــوب أفريقيــا وأثيوبيا وبعض دول المغرب العربي خلال شهر آذار من عام ٢٠٠٥ [٥] ، ثم بدأت تتضح معالم السياسة التركية تجاه أفريقيا بانعقاد مؤتمر قمة تركيــة-أفريقية في إسطنبول عام ٢٠٠٨و بمشاركة (٤٩) دولة إفريقية وممثلــي (١١)

---

[3] - Turkish Think Tank, "Economic relations between Turkey and Egypt restricted by political disagreements, 2016 www.turkishthinktank.net/articles/egypt / economic _relations.../

[٤] الاتفاق البحري التركي الليبي. انقرة ترفض مناقشته وأثينا تعول على اجتماع لتخفيف التوتر، على الموقع الالكتروني

٢٠١٩/١٢/٣https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/12/3D

[٥] - الامارات وتركيا.. صراع مكتوم على النفوذ في القرن الافريقي على الموقع الالكتروني https://www.dw.com/ar

منظمة إقليمية ودولية من ضمنها الاتحاد الافريقي[٦] ، قدمت على هامشها مساعدات مالية لبعض الدول الافريقية بحدود (٥،٣) مليون دولار لدعم التنمية البشرية في تلك الدول ،فضلا عن إنها تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري في مستويات مختلفة بين الجانبين[٧] ، فقد أزداد الارتباط مع الدول الإفريقية حتى أصبحت تركيا شريكاً مهماً في التنمية والتجارة والاستثمار في إفريقيا، ففي عام ٢٠١١ برز الاهتمام التركي بالوضع في الصومال ، ودور تركيا في إلقاء الضوء على ما يعانيه الشعب الصومالي، فاستضافت تركيا في اسطنبول المؤتمر الصومالي الثاني في عام ٢٠١٢ تحت عنوان ((تحديد المستقبل الصومالي .. اهداف عام ٢٠١٥) بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة ، بمشاركة (٥٧) دولة و(١١) مؤسسة إقليمية ودولية ، ونوقشت فيه قضايا ملحة مثل قضية المياه والطاقة والطرق والنزعات الانفصالية ، ويعد توقيت الحملة التي قامت بها تركيا في القارة الإفريقية مهما للغاية ، لا سيما أنه جاء في المدة التي غاب فيها التأثير العربي عن القارة ، بسبب الازمات التي تعيشها دول عربية عديدة في مقدمتها مصر ، وبذلك أصبحت تركيا بالنسبة للقارة (مركز جذب جديداً) ، إذ إن المسؤولين الاتراك لم يكونوا يفوتون الفرص لزيارة دول إفريقيا ، وعقد اتفاقيات معها بشكل ثنائي في مختلف المجالات وكانت اخراها الزيارة التي قام بها الرئيس التركي(رجب طيب

---

[٦] – **اميرة اسماعيل محمد العبيدي ، العلاقات المصرية –التركية في عهد الرئيس السيسي (٢٠١٣–٢٠١٩) ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة واسط ، العدد ٣٥، ٢٠١٩ ، ص٦٣ .**

[٧] – **المصدر نفسه ، ص٦٤.**

أردوغان) في شباط عام ٢٠١٦ إلى بعض الدول الافريقية من بينها ساحل العاج وغانا[٨] .

وفي هذا الصدد يمكن الاشارة الى مجموعة من الابعاد للمصالح التركية في القارة الافريقية وهي:

المطلب الاول : البعد السياسي والدبلوماسي

لعل الدافع التقليدي لأي دولة من التحرك صوب غيرها من الدول ،إنما هو البعد السياسي ، وهو دافع يتعلق بتطوير العلاقة الثنائية ، وتكثيف الزيارات الرسمية والمدنية ، وفتح السفارات والقنصليات بما يخدم المصالح العليا للدولة وأهدافها المتوخاة ، وبالنسبة لتركيا جاءت عملية إعادة الاعتبار لأفريقيا في السياسة الخارجية التركية أواخر التسعينيات من القرن الماضي بعد أن وضعت تركيا نصب عينيها لتطوير العلاقة مع افريقيا ، فكان اول شيء فكرت به ، لا سيما بعد انعقاد القمة التركية –الافريقية عام ٢٠٠٨ هو توسيع إطار العلاقات الدبلوماسية والإكثار من زيارات المسؤولين الاتراك إلى القارة الافريقية[٩] ، تسعى تركيا من خلال نشاطها الدبلوماسي في القارة الافريقية لجذب تأييد هذه الدول ودعمها لتركيا في المحافل والدولية ، لتحقيق ما تسعى إليه السياسة الخارجية التركية وهذا كان واضحاً ،إذ صوتت (٥١) دولة أفريقية من أصل (٥٣) دولة لصالح تركيا للحصول على مقعد العضو غير الدائم في مجلس الأمن لعام ٢٠٠٨ ، وهذا يعني أن تركيا سعت وسوف تسعى في

---

٨ – **المصدر نفسه .**

٩ – **أيمن السيد شبانة ، العلاقات التركية الافريقية في التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠٠٧–٢٠٠٨، معهد البحوث والدراسات الافريقية، مركز البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة، الاصدار الخامس، اكتوبر ٢٠٠٨، ص ٦٤٧ .**

المستقبل للاستفادة من الثقل التصويتي الافريقي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في خدمة القضايا التركية ، وعليه لم يأت تصويت الدول الافريقية لصالح حصول تركيا على عضوية مجلس الأمن بشكل عفوي أو بجهد بسيط ،إذ طلبت الحكومة التركية على لسان وزير خارجيتها السابق (علي بابا جان) من الدول الافريقية مساندتها في هذا الامر ، بالتصويت لصالح تركيا في مواجهة منافسيها الاوروبيين ، وفي المقابل وعدت تركيا الدول الأفريقية أن تكون سنداً للقضايا الأفريقية المطروحة في المؤسسات الدولية[١٠] ، وفي إطار توسيع العلاقات الدبلوماسية شهد عامي (٢٠٠٩-٢٠١٠) افتتاح (١٥) سفارة تركية جديدة وأصبح مجموعها (٢٧) سفارة بعد أن كانت (١٢) سفارة ، وكان الهدف منها توسيع دائرة نفوذها الإقليمي السياسي والاقتصادي والدبلوماسي ، وكما قامت تركيا بالاعتراف رسمياً في عام ٢٠١١ بدولة جنوب السودان بعد استقلالها وافتتحت قنصلية وتحاول أن تحولها إلى سفارة، ووصل عدد سفاراتها لغاية عام ٢٠١٥ إلى (٣٩) سفارة بفعل نشاطها الدبلوماسي بعد أن كانت سبع سفارات وفي المقابل زاد عدد سفارات الدول الأفريقية في تركيا إلى (٢٠) سفارة ، أن ذلك يعني أن تركيا تطبق سياسة جديدة نحو القارة الافريقية تهدف في المحصلة إلى تعزيز العلاقات في شتى المجالات [١١] .

المطلب الثاني – البعد الاقتصادي

يبرز المحدد الاقتصادي في مقدمة المحددات الاساسية ، بل لعله الاهم بينها جميعاً إزاء التحرك التركي صوب القارة الأفريقية ذات الموارد الاقتصادية

---

[١٠]- بدر حسن شافعي ، تركيا ومعضلة الأمن في أفريقيا ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة –قطر ، كانون الاول ٢٠١٥ ، ص٥ ..

[١١]- المصدر نفسه ، ص٥

الكبيرة والمتنوعة، والاسواق الواعدة ، وفرص الاستثمار غير المتناهية ، ولا ريب أن تركيا تدرك وهي تتحرك صوب القارة الافريقية ، أهمية موقعها وقيمتها الاستراتيجية ، كما أنها تعي أهميتها الاقتصادية وثقلها في الموازين التجارية ضمن محيطها الإقليمي والعالمي ، فتركيا اليوم هي واحدة من بين الدول العشرون الافضل اقتصادياً في العالم ، ويأتي ترتيبها في المرتبة (١٨) بعد هولندا ، وتمثل افريقيا سوقاً واعداً وجديداً أمام الصادرات التركية ، لذا سعت تركيا منذ نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي إلى بناء جسر دولي بينها وبين القارة الافريقية ، بهدف إيجاد منفذ جديد أمام المنتجات التركية[١٢] ، إذ دشنت تركيا انفتاحها الاقتصادي على إفريقيا منذ العام ١٩٩٨، وتسارعت وتيرة ذلك الانفتاح مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ ، فأطلقت تركيا خطة افريقيا عام ٢٠٠٥ لتكون منطلقاُ استراتيجياً للتوجه التركي الاقتصادي نحو القارة ، ومن خلال هذا المدخل اهتمت أنقرة بشكل موسع بتطوير العلاقات مع الدول الافريقية ،ولا سيما العلاقات الاقتصادية ، فاتخذت العلاقات التركية –الافريقية منحى جديد ، بعد أن حصلت تركيا على صفة مراقب في الاتحاد الافريقي وشرعت بالعمل بسرعة لكي تصبح شريكاً استراتيجياً للاتحاد ، كما انضمت تركيا إلى البنك الافريقي للتنمية ، وعملت على تقوية علاقاتها بهيئة المنظمات الحكومية الدولية للتنمية في شرق افريقيا ، والتجمع الاقتصادي لدول غرب افريقيا .بينما الملاحظ عليها في عام ٢٠٠٨ احتضنت اسطنبول قمة تركيا –افريقيا بمشاركة (٤٩) دولة افريقية ، توجت بتعزيز تلك العلاقات بتسمية تركيا (شريكاً استراتيجياً) للقارة من قبل

---

[١٢] – **برهان كور أوغلوا، العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة : الواقع والطموحات ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، قطر، تشرين الاول ٢٠١١، ص٢.**

الاتحاد الافريقي ، واسفرت القمم (التركية الافريقية) عن وثيقتين مهمتين مثلتا الإطار الابرز للشراكة الاقتصادية بين الجانبين وهما إعلان اسطنبول للتعاون التركي –الافريقي (التعاون والتضامن من أجل مستقبل مشترك) وإطار التعاون للشراكة التركية الافريقية ، وقد منحت تركيا صفة مراقب داخل الاتحاد الافريقي، كما أصبحت تركيا عضواً في بنك التنمية الافريقي منذ العام ٢٠٠٤[١٣].

وفقا لذلك فإن أهم ما تسعى إليه تركيا هو الحصول على النفط والغاز والمواد الأولية التي تزخر بها القارة الأفريقية التي تتجاوز مساحتها (٣٠) مليون كم٢ وما توفره هذه المساحة من ثروات طبيعية كانت السبب الرئيس في تنافس القوى الإقليمية والدولية للسيطرة على تلك الثروات ، إذ يشكل النفط (٤٤%) من استهلاك تركيا للطاقة وتنتج (٢،٥) مليون برميل من النفط الخام سنوياً وهو ما يعادل (٧%) من استهلاكها للنفط حالياً، إذ تستهلك تركيا حوالي (٣٠) مليون طن سنوياً ومن ثم فإن تركيا تواجه عجزاً نفطياً مقداره (٩٣%) من حاجتها الفعلية سنوياً، وهذا ما يشغل تركيا هو أن تسد حاجتها من موارد الطاقة (النفط ، الغاز الطبيعي) التي يكاد ينعدم وجودها في تركيا ، وبهذا تشكل أفريقيا ظهيراً يمكن لتركيا لاعتماد عليه في سد حاجتها من النفط وبأسعار تفضيلية ، وهذا إذا ما أخذناه بنظر الاعتبار أن أفريقيا تنتج ما يزيد عن (١٠) مليون برميل سنوياً، أي ما يعادل(١١%) من الانتاج النفطي العالمي وفقاً لعامي (٢٠٠٦-٢٠٠٧) ، وتملك من الاحتياطي (٨٠) مليار برميل وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مطلع الألفية الثالثة ، وبما يعادل (٨%) من الاحتياطي العالمي الخام ، وتنتج أفريقيا (١٨٤،٧٧٧) مليارم٣ من الغاز

[١٣] – المصدر نفسه ، ص ص٢-٦ .

الطبيعي لعام ٢٠٠٦، ، أي ما يعادل (٦-٧%) من حجم الانتاج العالمي، ولديها ما يعادل (٧%) من حجم الاحتياطي العالمي، أي ما يعادل (٢١٣، ١٤) ترليون م٣ من أصل الاحتياطي العالمي البالغ (١٨٨،٠٩٦) ترليون م٣ لعام ٢٠١١[١٤] .

وعليه فان جميع المعطيات الاقتصادية الخاصة بالنفط والغاز تشجع تركيا على التوجه نحو فتح المزيد من المنافذ صوب أفريقيا ، ولا سيما أن حاجة تركيا إلى الطاقة هي في ازدياد مستمر في ضوء معدلات النمو الاقتصادي البالغ (٦%) مما يجعل تركيا في حاجة ماسة لمصادر الطاقة الأفريقية ، وكما أن قارة أفريقيا البالغ عدد سكانها (٩٠٠) مليون نسمة حسب التقدير الاحصائي لعام ٢٠٠٩ ، ويحتل اقتصادها المرتبة العاشرة ضمن الدول الأكبر اقتصاداً في العالم لعام ٢٠١١،إذ بلغ الناتج القومي الاجمالي لها(٩٧٨) مليار دولار ، وتحاول تركيا تطوير علاقاتها الاقتصادية من خلال صياغة سياسة انفتاح طموحة تجاه افريقيا بشكل عام والقرن الافريقي خاصة ، تأتي اثيوبيا كقوة سياسية واقتصادية لها ثقلها في منطقة شرق افريقيا والقرن الافريقي ،إذ تنال اثيوبيا الحصة الاضخم من الاستثمارات التركية في شرق افريقيا (٢،٥مليار دولار من اصل ٦مليارات) ، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين اثيوبيا وتركيا ، وحسب تقرير وزارة الخارجية الاثيوبية إلى (٤٢٠) مليون دولار في عام

---

١٤ - **بو حنية قوي ، إفريقية في الاستراتيجية التركية الجديدة ، هل يكون القرن الحادي والعشرون قرناً إفريقياً؟، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، قطر ، ايلول ٢٠١٦ ، ص٥ .**

٢٠١٣ وتركزت الواردات الاثيوبية على الملابس والحديد والجلود وتركزت صادرات اثيوبيا على الحبوب واللحوم [١٥] .

وعليه تعد جيبوتي بوابة عبور بحري وقاعدة تجارية مهمة لتركيا في المنطقة التي من خلالها يمكن السيطرة واستخدام موانئ التصدير لزيادة الاستثمارات التركية في المنطقة ، إذ وصل حجم التبادل التجاري في جيبوتي إلى (٦٥) مليون دولار في عام ٢٠١٤ ، وتسعى تركيا لرفع حجم مبادلاتها التجارية في جيبوتي إلى (٢٠٠) مليون دولار مستقبلا ، وسعت تركيا إلى تركيز وجودها في جيبوتي من خلال توقيعها على مذكرة تفاهم تمنحها أن تؤسس منطقة اقتصادية خاصة لتمكينها من نقل الخبرات التركية في مجال الطاقة والكهرباء ، أما في الصومال التي تعد من أكبر المستفيدين من المنح والاستثمارات التركية ،إذ قامت تركيا ببناء المراكز التي دمرتها الحرب الصومالية ومنها الميناء البحري والمطار وتعهدت ببناء (١٠) آلاف وحدة سكنية ، فضلاً عن ترميم وتوسيع ميناء (مقديشو) الدولي[١٦] ، وعززت تركيا هذا التواجد الاقتصادي من خلال عقد اتفاقات للتعاون والشراكة الاستراتيجية ،إذ وصلت إلى (٢٩) اتفاقية من شأنها رفع الصادرات التركية وبحجم يتراوح (٤-٥) مليار دولار سنويا واستثمارات تتخطى الـ(٥٠) مليار دولار، إذ وقعت تركيا في العام ٢٠١٧ اتفاقيات تعاون وشراكة مع السودان أهمها إعادة تأهيل جزيرة سواكن السودانية[١٧] ، ذات الأهمية الاستراتيجية والواقعة على البحر الاحمر شرقي

---

[١٥] – المصدر نفسه ، ص ص ٢- ٧ .

[١٦]– تركيا في القرن الأفريقي ومخاطر عسكرة البحر الاحمر ، ٢٠١٨/١٢/٣ على الموقع الالكتروني https://www.hafryat.com/ar/

[١٧] – المصدر نفسه .

السودان والتي يوجد فيها الميناء الاقدم في السودان ، وفي ازمنة سابقة كانت الدولة العثمانية تستخدم الجزيرة مركزاً لقواتها البحرية في البحر الاحمر[١٨] ، وتخطط تركيا أن يصل حجم استثماراتها إلى (٢٦) ترليون دولار بحلول عام٢٠٢٠[١٩] .

المطلب الثالث : البعد الأمني والعسكري

يمثل العنصر الأمني والعسكري أحد الاساليب الحديثة التي انتهجتها تركيا مؤخرا ، لتأمين نفوذها ومصالحها السياسية الاقتصادية المتنامية بالقارة الأفريقية[٢٠] ، إذ تتأسس مشاركة تركيا في أمن القارة الأفريقية على العديد من المرتكزات **أهمها:**

اولا- المشاركة في الجهود الدولية لتحقيق السلام والاستقرار في القارة والتي ترعاها منظمة الأمم المتحدة

فمنذ تشرين الثاني من العام ٢٠١٤ وافق البرلمان التركي على المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية في كل من (مالي ، أفريقيا الوسطى) ،وبهذه المشاركة بلغ إجمالي المشاركات التركية في القارة حتى تشرين الاول ٢٠١٥

---

[١٨]- جلال الدين محمد صالح، القرن الافريقي (اهميته الاستراتيجية وصراعاته الداخلية)، مجلة قراءات افريقية، مؤسسة المنتدى الاسلامي ، لندن ، العدد الاول ،٢٠٠٤ ،ص٩٠ .

[١٩]- حامد اوغلو، خلاف طويل الأمد .. مستقبل العلاقات التركية المصرية في ظل حكم أردوغان ، جريدة زمان التركية ، ١١ ديسمبر ٢٠١٩ على الموقع الالكتروني
https://www.zamanarabic.com/2019/12L11F

[٢٠] - خالد بقاص ، العلاقات التركية الافريقية بعد ٢٠٠٢ : حكومة تركية جديدة وواقع ثنائي مختلف ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الشهيد حمه الخضر الوادي ، الجزائر ، العدد ١٥ ، ٢٠١٧، ص١٤٠

(٧) من إجمالي (١٠)مهام أممية متواجدة في القارة الافريقية ، كما قامت بتدريب (٢٢٠٠) عسكرياً يمثلون أكثر من عشرين دولة أفريقية وذلك بتركيا، وقد نفذ عبر مشروع مشترك بين وكالة التعاون والتنسيق التركية المعروفة بـ(TIKA) والأكاديمية الوطنية للشرطة التركية في أنقرة في الفترة بين ٢٠١٥- ٢٠١٦ [٢١] ، كما تدعم أنقرة جهود حفظ السلام التي تقوم بها المنظمات الإقليمية الافريقية لتسوية هذه الصراعات ، مثل دعمها جهود الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا "(إيكواس) في تسوية الصراع في مالي ، والجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا (إيكاس) في تسوية الصراع في أفريقيا الوسطى ، والهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا (إيغاد) لتسوية الصراع في جنوب السودان[٢٢] .

ثانيا- مساهمة تركيا في تأمين خطوط التجارة الدولية

من خلال جهودها في منطقة القرن الافريقي ، إذ لعبت تركيا دوراُ فاعلاُ منذ عام ٢٠٠٩ في مكافحة القرصنة في خليج عدن ، وقدمت دعماً عسكرياً لأجل هذا الهدف بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي [٢٣] .

---

[٢١] - المصدر نفسه ، ص١٥٢ .

[٢٢]- دحماني العيد ، الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والصاعدة في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة (١٩٩١-٢٠١٩) ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر، العدد ٢،٢٠١٩، ص٩٨٦.

[٢٣] - المصدر نفسه ، ص٩٨٧ .

ثالثا- تدريب القوات الافريقية

نظراً لخبرة تركيا الكبيرة في مجال مكافحة الارهاب ، فإنها تهتم بالتدريبات الأمنية ومكافحة الارهاب، والذي يتعلق بتجفيف منابع جماعة فتح الله كولن المناوئة (لأرد وغان) والتي لها امتداد كبير في القارة الافريقية ، ومكافحة الجماعات المتشددة التابعة لتنظيم الدولة الاسلامية والقاعدة في عدد من اقاليم القارة، مثل حركة (الشباب المجاهدين في الصومال) ، و(بوكو حرام) في نيجيريا ، و(تنظيم القاعدة) في المغرب العربي في شمال افريقيا وليبيا ، لذا قامت تركيا بتوقيع عدة اتفاقيات أمنية لمكافحة الارهاب ومنها تدريب قوات اوغندية من أجل مكافحة الارهاب[٢٤] ، لذا قامت تركيا بتوقيع اتفاقيات أمنية مع كل من تنزانيا عام ٢٠١٣ بشأن تحديث وتطوير الأمن التنزاني ، وذات الاتفاقية وقعتها تركيا مع كينيا في عام ٢٠١٤ ، كما اتفقت مع الحكومة الاوغندية على تدريب عدد من قوات الأمن الاوغندي في تركيا على مكافحة الارهاب [٢٥] .

رابعا- المسألة الصومالية

التي يمكن من خلالها قراءة توجه تركيا الأمني نحو القارة الافريقية ، إذ تساهم تركيا في عملية بناء الدولة في الصومال في العديد من المجالات منها تدريب الأجهزة الأمنية ، وتخصيصها ميزانية لإعادة هيكلة قوات الجيش والشرطة الصومالية ، وقد بنت تركيا مدرسة لتكوين الضباط بالعاصمة الصومالية (مقديشو) ، وتلقي أكثر من (٥٠٠) ضابط شرطة صومالي تدريباً

---

[٢٤] - **سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر، مصدر سبق ذكره ، ص١٣**

[٢٥] - **المصدر نفسه ، ص٢-٣ .**

في تركيا بين عامي ٢٠١٣ –٢٠١٥ ، كما أشرفت القوات المسلحة التركية على تدريب الجيش الصومالي عام ٢٠١٦ بعد طلب رسمي من الحكومة الصومالية[٢٦] ، وقد بلغ التعاون الأمني والعسكري مع الصومال مستويات عليا وصلت إلى إنشاء القواعد العسكرية التركية ، ففي ٣٠ أيلول من العام ٢٠١٧ أطلقت تركيا أكبر قاعدة عسكرية لها خارج حدودها الجغرافية في (مقديشو) عاصمة الصومال، تعزيزاً وتتويجاً لعلاقاتها الوثيقة مع هذه الدولة التي مزقتها الحرب ، وأنهكتها الجماعات الإرهابية والكوارث الطبيعية ، وتركيزاً لمكانتها الاستراتيجية في القارة الأفريقية ، ومن أجل تأمين الدعم الاقتصادي للقاعدة العسكرية التركية وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا والصومال إلى (١٢٣) مليون دولار ، كما قامت الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية بتقديم (٤٠٠) مليون دولار من المساعدات للصومال[٢٧] و إنّ هذا الاسلوب الجديد ليس الغرض منه كما تزعم تركيا تطوير علاقاتها مع دول المنطقة وافادتها من التجارب الحديثة ، وإنما ظل الهدف هو الهدف القديم نفسه الذي استخدمته الدول الكبرى تجاه دول المنطقة، ويمكن الاشارة إلى أن الاهداف من انشاء القاعدة العسكرية التركية في الصومال ، تتمثل في الاتي[٢٨]:

---

[٢٦]– **سهام الإدريسي ، صراع النفوذ في شرق أفريقيا ، أوراق سياسية ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٨ ، ص١٩.**

[٢٧] – **المصدر نفسه ، ص٢٠– ٢١ .**

[٢٨] – **عامر عبد ، القرن الافريقي ، بين تداعيات الماضي وآفاق المستقبل ، جريدة اللواء الدولية على الموقع الالكتروني http://alewaanewspaper.com/**

١- محاربة نفوذ القوى الإقليمية والدولية ذات المصالح في المنطقة وفي مقدمتها الامارات العربية المتحدة والسعودية والصين وايران .

٢- حماية مصالحها الاقتصادية في افريقيا ، إذ بلغ حجم التجارة التركية الافريقية نحو (٢٠) مليار دولار ، ومن المتوقع أن يصل إلى (٥٠) مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٣ ، كما بلغ حجم استثماراتها المباشرة في افريقيا (٦) مليارات دولار.

٣- تسعى تركيا إلى توسيع نفوذها العسكري في القرن الافريقي ، من خلال تعزيز تعاونها العسكري والأمني مع دول المنطقة ، إذ وقعت تركيا على العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية مع كل من (الصومال، جيبوتي ،كينيا ،اثيوبيا ،تنزانيا ،أوغندا) ، شملت تدريب قوات الأمن في تلك الدول على مكافحة الإرهاب وتزويدها بمعدات عسكرية متطورة.

٤- مواجهة تنامي نفوذ بعض القوى الإقليمية والدولية ، منها (ايران ،اسرائيل ، الصين)، ومحاولة تطويق ومحاصرة تحركات بعض القوى الأخرى منها(مصر ، والامارات) في إطار التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ في المنطقة ، فضلا عن السعي نحو **تقديم** نفسها كبديل إقليمي جاهز لتحقيق وحماية مصالح واهداف القوى الغربية والولايات المتحدة الامريكية في إطار استراتيجيتها الرامية إلى بناء قوة ونفوذ يخلق منها قوة عظمى سياسياً واقتصادياً وعسكريا .

٥- يأتي تعزيز الحضور التركي في منطقة القرن الأفريقي ، نظراً لأهمية المنطقة استراتيجياً ، ولكونها تقع في قلب مسرح الاحداث الإقليمية ، مما يجعلها بمنزلة العمق الاستراتيجي للأمن القومي

العربي ، كما أن الصومال يطل على البحر الاحمر ومضيق باب المندب، فيما تسعى تركيا لإثبات وجودها ونفوذها في هذه الممرات المائية.

٦- أن إنشاء القاعدة العسكرية التركية في الصومال سوف يساعد تركيا ليس فقط في تعزيز وجودها ونفوذها في القرن الإفريقي ، وإنما في التقدم في مجال تسويق الصناعات العسكرية التركية بالشرق الاوسط وافريقيا.

وهنا يمكن فهم الدور التركي الأمني في الصومال وأفريقيا بشكل عام من ثلاثة معطيات ، أولها الجانب الإنساني الذي اعتمدته تركيا في خطاباتها منذ الزيارة التاريخية الاولى للرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) إلى الصومال ، إذ قدم الاتراك مساعدات كبيرة ومتكررة للصومال وتجاوزتها إلى مساعدات تنموية شملت العديد من الدول الأفريقية ، ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى ما تقدمه وكالة (TIKA) التابعة لرئاسة الوزراء والتي تقوم بمشاريع كبيرة جداً في أفريقيا صحية وزراعية وبنيوية وتعليمية ، أما الثاني فهو عامل تنفيذ السياسات التنموية في الصومال وأفريقيا عموماً، والذي لم يعتمد على الدعم الحكومي الرسمي فقط بل تعدته إلى مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشؤون الإنسانية والتنموية ، وعلى رأسها نجد هيئة الإغاثة الإنسانية التركية(IHH) والتي أصبحت معروفة عالمياً في الشأن الإنساني والإغاثي ، أما الثالث فيتمثل في اعتماد تركيا على النهج الإقليمي في اهتمامها بقضايا أفريقيا ،

فالمسألة الصومالية تتجاوز الدولة القومية لتشمل الأبعاد الإقليمية والعالمية ، والتي تتطلب حلولا قائمة على التنسيق والتوزان الإقليمي[٢٩] .

المطلب الرابع: البعد الانساني

تنطلق الشراكة التركية –الافريقية من منظور تركي قيمي يستند على خطاب ما بعد الكولونيالية ، انطلاقاً من تأكيد حرص انقرة على تعزيز السلم والاستقرار في إفريقيا من خلال مساعدة الدول الافريقية على التخلص من تبعات الاستعمار ، وترسيخ صورة الدولة التركية في العقل الجمعي الافريقي بأنها دولة كبرى تحترم الانسان ، وتتبنى سياسات أخلاقية قيمية باعتبارها شريك الخير الذي يضطلع بالمهام الانسانية والاغاثية ويمد يد العون للأشقاء الافارقة [٣٠] ، وتمثل مسألة المساعدات الإنسانية والإنمائية، القاعدة الاخرى التي اعتمدت عليها تركيا لفرض سيطرتها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية على دول القارة الافريقية، ولذلك عملت تركيا خلال السنوات الماضية على توسيع حجم المساعدات الإنسانية والتنموية التي تقدمها لدول القارة ، كما افتتحت وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA) مكاتب لها في العاصمة الاثيوبية أديس ابابا عام ٢٠٠٥ ، والخرطوم عام ٢٠٠٦، **ودكار عام ٢٠٠٧** ، ومقديشو وجيبوتي عام ٢٠١١ ، ونيروبي عام ٢٠١٢ [٣١] ،

---

[٢٩]– عبد الرحمن سعد، العلاقات المصرية التركية من الثورة إلى الانقلاب، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨ ، ص٣.

[٣٠]– المصدر نفسه ، ص٤ .

[٣١]– عبد السلام ابراهيم بغدادي ، البعد الافريقي في السياسة التركية المعاصرة ، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٥٠ ، ٢٠١٥ ، ص ٢٦ .

،فقد حققت المؤسسة التركية للتعاون والتنمية انطلاقة نوعية في الانفتاح على إفريقيا ،إذ استطاعت من خلال مكاتبها أن تسهم اسهاماً مباشراً في العديد من مشروعات التنمية داخل (٣٧) دولة إفريقية ، كما أنها قدمت مساعدات انسانية عاجلة للعديد من الدول الافريقية ، فضلا عن برنامجها الخاص بالتنمية الزراعية في إفريقيا ، الذي يهدف إلى تطوير الزراعة في (١٣) دولة افريقية هي (بوركينا فاسو، جيبوتي ، كينيا ، اوغندا ، رواندا ، غينيا بيساو، مالي ، السنغال ، جزر القمر، مدغشقر ، تنزانيا ، كما بذلت تركيا جهوداً واسهامات مباشرة في الازمات الانسانية التي تشهدها بعض دول القارة الافريقية وذلك من خلال المؤسسات الدولية[٣٢]، ويصل حجم المساعدات التنموية التركية إلى أفريقيا إلى نحو(٥٠٠) مليون دولار سنوياً، فضلا عن المساعدات الانسانية والدعم البشري والمالي التركي لخمس بعثات تابعة للأمم المتحدة من أصل (٦) بعثات تعمل في افريقيا حاليا[٣٣]، ولم تقتصر تلك المساعدات على الجانب الحكومي فحسب، بل تدفقت العديد من المنظمات والهيئات الخيرية التركية على المنطقة، وساهمت في دعم وتعزيز العلاقات التركية مع دول وشعوب المنطقة[٣٤].

فقد تبوأت تركيا مكانة مرموقة في مجال المساعدات الانسانية الدولية خلال السنوات الماضية، ففي عام ٢٠١٢ أصبحت تركيا رابع اكبر جهة حكومية

٣٢- المصدر نفسه ، ص٣ .

٣٣- عبد الله الفاتح، القرن الافريقي : لعبة المصالح الدولية وحسابات دول المنطقة، ج٣، التقرير الاسبوعي، مؤسسة الصومال الجديد للإعلام والبحوث والتنمية ، الصومال، ١٦كانون الثاني ٢٠١٨، ص٤.

٣٤ - المصدر نفسه ، ص٤ .

مانحة للمساعدات الانسانية في العالم ، وأكبر مقدم مساعدات إنمائية غير غربي خارج إطار لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وفي اطار المساعدات الانسانية تركز تركيا بشكل كبير في البنية التحتية التي تعدها إحدى العناصر المهمة في مجال المساعدات الخارجية التي يمكن أن يكون لها تأثير دائم ومستدام ،أما القطاعات الاساسية بالنسبة للمساعدات التركية في افريقيا ، فهي تتوجه لقطاعات الصحة والتعليم والزراعة والمياه والصرف الصحي ،فإنه بالمقارنة مع الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا ، فإن الفرق بين العمليات الانسانية التركية والبلدان الاخرى هو أن تركيا تنطلق في جهودها الانسانية من بعد قيمي وديني ، فإنها لا تتوقع الحصول على مقابل ويمكنها أن تعمل بسرعة من خلال هيكلها الديناميكي المرن ولا يوجد لدى هيئة إدارة الكوارث والطوارئ ميزانية ثابته ، وفي اوقات الطوارئ يمكن زيادة الميزانية وفقا للحاجة ، كما أن المزج بين الثقافة الاسلامية والنهج الاداري الحديث في مجال العمل الانساني والتنموي يجعل المساعدات التركية مبتكرة إلى الحد الذي تحظى به بشعبية كبيرة بين المستفيدين في افريقيا ، الامر الذي كان له تأثير محفز على تحسين صورة تركيا في افريقيا وتصويرها على أنها دولة خيرة ومسالمة ، تتدخل لاعتبارات قيمة وتتوسط بين الاطراف المتنازعة دون انحياز ، لتحقيق مصالح الاخرين وليس لتحقيق مصالحها الخاصة ، وفي هذا السياق جاء تصريح ا الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) حول جوهر الاقتراب التركي القيمي تجاه القارة الافريقية، خلال زيارته لشرق افريقيا عام ٢٠١٦ بقوله : "إنّ البعض جاء لإفريقيا من أجل الذهب ، لكن تركيا أتت لإفريقيا لكي تضمد الجراح"[٣٥] .

[٣٥] – **المصدر نفسه ، ص٥ .**

لذا تمثل القارة الافريقية خياراً استراتيجياً مهما بالنسبة للسياسة التركية في سباق الصراع الجيواستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية ، فضلاً عن التوجهات الاقتصادية سواء في محاولة منها للحصول على المواد الاولية أو لتسويق منتوجاتها باعتبار أنَ تركيا دولة عرفت تحديثاً داخلياً على المستوى الاقتصادي ونهضة تنموية شاملة تحتاج إلى توسيع صادراتها واستثماراتها في المناطق الاستراتيجية في القارة الافريقية على اعتبار أنها قارة تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا ، وبدليل تمركز الصراع بين القوى الإقليمية والدولية عند المضايق المهمة في الملاحة الدولية ، لذلك بدأ التوجه التركي من أجل تعزيز الحضور التركي في الساحة الإفريقية على كافة المستويات الاقتصادية والدبلوماسية والاستراتيجية .

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

تحظى مصر بمكانة بالغة الاهمية في السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الاوسط ، إذ تعد مصر بما تحوزه من وضعية جيوسياسية واقتصادية وثقافية ، بالنسبة لتركيا بوابتها الرئيسة لكل من الشرق الاوسط والقارة الافريقية [٣٦] ،إذ تمتد العلاقات التركية المصرية إلى حقبة الدولة العثمانية ، عندما كانت مصر جزءاً منها ، لكن العلاقات بعد تأسيس الجمهورية التركية شهدت فتوراً كبيراً وعدة توترات ،إثر انضمام تركيا إلى حلف الناتو عام ١٩٥٢ ومن بعده حلف بغداد ١٩٥٥ ، ثم توقيعها عام ١٩٥٨ "الاتفاق الإطاري" أو "حلف المحيط" مع (إسرائيل) ، **لقد بذلت حكومة**

[٣٦] – **المصدر نفسه ، ص٦ .**

العدالة والتنمية في تركيا العديد من محاولات التقارب في عهد الرئيس المصري الاسبق (حسني مبارك) من أجل توطيد وتعزيز العلاقات بين البلدين في مجالات عديدة بهدف إقامة تحالف استراتيجي قوي في المنطقة ، غير أن طبيعة العلاقات المصرية –الامريكية وارتباطها بالمصالح (الإسرائيلية) التي كانت تقف دائماً عائقاً أمام تطوير العلاقات التركية–المصرية ، لا سيما في ظل الدعم السياسي والاقتصادي الذي قدمته حكومة (أردوغان) لحركة حماس، وحتى إلى ما قبل ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ استمرت العلاقات التركية المصرية فاترة سياسياً ومتواضعة اقتصادياً ، بالرغم من توقيع (١٤) اتفاقية اقتصادية بين الطرفين [٣٧] .

حملت الثورات العربية لتركيا فرصة غير مسبوقة لاستثمار نظريات (أحمد داود أوغلوا) في الانتقال إلى المبادرة ولعب دور إقليمي ناشط ، فكان موقفها متقدماً في دعم تحركات الشعوب ومطالبها المحقة ، رافعة سقف خطابها السياسي في مواجهة النظم الحاكمة في تلك البلدان ، تخطت في بعض الاحيان اللغة الدبلوماسية المعتادة ،وقد حاجج صناع القرار في انقرة أن مواقفهم تنبع من دوافع أخلاقية ومبدئية ، ترفض التعامل الفظ مع الشعوب الثائرة وتقف إلى جانبهم في هبتهم المشروعة ، بينما اشار العديد من المراقبين إلى الفوائد الاستراتيجية التي ترنو إليها تركيا من خلال دعمها للثورات ، من حيث قوتها الناعمة وتحالفها المستقبلي مع القوى الصاعدة

---

[٣٧] – **عبد الله جول اول رئيس جمهورية يزور مصر بعد تنحي مبارك ، ٣آذار ٢٠١١ على الموقع الالكتروني https://www.masress.com/almesryoon/50811**

بعد الثورات وصورتها وشعبيتها في الشارع العربي[٣٨] . ومع اندلاع ثورة ٢٥ يناير وارتفاع الاصوات المصرية المطالبة بشعارات (عيش وحرية وعدالة اجتماعية) ادركت تركيا مبكراً أن ثمة تغيراً حقيقياً ستشهده الدولة المصرية ، ستلقي بظلالها على طبيعة المرحلة الانتقالية التي يشهدها النظام الإقليمي العربي الراهن مع تزايد وتيرة الهبات الاحتجاجية والثورات الشعبية بين دوله المختلفة ، وفي ظل محاولات العديد من الاطراف والقوى الدولية ، كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي وحلف الناتو ، للمشاركة في صياغة النظام السياسي والاقتصادي لدول المنطقة سواء عن طريق تقديم الدعم أو طرح رؤيتها واستراتيجيتها ، أرادت تركيا أن لا تكون بمعزل عن تلك السياقات ، فاتجهت السياسة الخارجية التركية ، منذ البدايات الاولى لاندلاع ثورة ٢٥ يناير لانتهاج سياسة الدعم والتقارب مع مصر الثورة[٣٩] .

فقد مر الموقف التركي حيال التعامل مع التغيرات السياسية الجذرية التي اندلعت في مصر منذ يناير ٢٠١١ بمرحلتين مهمتين والتي سنتناولها من خلال المطالب الاتية

المطلب الاول : الموقف التركي من الثورة المصرية (٢٥ يناير ٢٠١١)

جاء الموقف التركي في مرحلة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حاسماً وغير متردداً نحوها ، وذلك بتجاه التأييد والدعم القاطع لمطالب القطاعات الشعبية العريضة الثائرة ، وقد تجلى الموقف التركي الرسمي عبر العديد من الخطابات

---

[٣٨]- عليه حسين علي الساعدي ، الابعاد الجيوبولتيكية للمصالح التركية في إقليم القرن الأفريقي ، مجلة الباحث ، جامعة كربلاء ، العدد ٢٣، ٢٠١٧ ، ص١٨٩ .

[٣٩]- المصدر نفسه ، ص١٨٤ .

السياسية للمسؤولين الاتراك ، من قبل خطاب رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) أمام حزب العدالة والتنمية في ٢٠١١/٢/١، إذ "أكد على ضرورة أن يصغى الرئيس مبارك لمطالب الشعب المصري وأن يتنحى عن السلطة نزولاً عند رغبة الشعب المصري" ، ولم يقتصر الموقف التركي على تقديم الدعم للثورة المصرية في هذه المرحلة فحسب ، بل أنها قدمت خارطة طريق لخروج مصر من المأزق السياسي ، والتي أعلن عنها رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) في ٢٠١١/٢/٨ ، تتمثل بنودها في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل إشراف دولي ، وإجراء محاكمات للأفراد المتورطين في اعمال العنف خلال الثورة المصرية ، والتأكيد على أولوية البدء في المرحلة الانتقالية ووضع جدول زمني لها ، ووضع نظام انتخابي جديد وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها ، وجاء هذا الموقف التركي في ضوء عدد من الاعتبارات الرئيسية، والتي تتمثل بالأساس في الدور المصري المنافس والمناوئ لتركيا في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا ، وتنامي حجم التبادل التجاري والاقتصادي بشكل ملحوظ في المرحلة السابقة على اندلاع ثورة يناير ٢٠١١[٤٠] .

وبعد نجاح الثورة المصرية وتنحي الرئيس المصري (حسني مبارك) عن السلطة ، وخلال حكم المجلس العسكري، حرصت تركيا على أن تكون اول دولة تزور مصر بعد الثورة ، فكانت زيارة الرئيس التركي آنذاك (عبد الله غول) هي اول زيارة إلى مصر ما بعد الثورة في ٣ آذار ٢٠١١، والتي حرص خلالها على الاجتماع بالمجلس العسكري والقوى السياسية والشبابية

---

[٤٠] – **المصدر نفسه ١٨٤– ١٨٥ .**

ومؤسسات المجتمع المدني[٤١]، وقد حملت هذه الزيارة دلالات واضحة لنية تركيا في التقارب وبناء علاقة استراتيجية مع مصر بعد الثورة ، في إطار السياسة التركية الجديدة لتحسين علاقاتها مع دول الشرق الاوسط ، وخلال الزيارة دعا الرئيس (غول) المجلس العسكري إلى الأخذ بعين الاعتبار مطالب الشباب الثوري في التعبير عن ضرورة إقامة نظام ديمقراطي وبرلماني ودستوري في مصر ، وأكد على أهمية الاحزاب السياسية ودورها في العملية الديمقراطية وأهمية النظام السياسي ، وكانت تركيا تهدف في هذه المرحلة بشكل كبير إلى التأكيد على أهمية النظام السياسي المدني وأهمية الانتخابات في تحديد القيادة السياسية للدولة، وذلك لحرص تركيا على نجاح نموذج الثورة في مصر واحتمالية إنشاء علاقة استراتيجية مع حليف إقليمي قوي[٤٢] ، ثم تبعتها زيارة رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أروغان) في ١٢ ايلول من العام ٢٠١١، الذي اصطحب معه سته من وزرائه وعدداً كبيراً من المسؤولين والمستشارين السياسيين، وأكثر من (٢٥٠) رجل أعمال ومستثمر تركي ، مما أضفى على الزيارة طابع الزيارة الاقتصادية في المقام الاول [٤٣] ، والتي على أثرها تم عقد المنتدى الاقتصادي المصري التركي في ١٤ ايلول ٢٠١١ ، وبمشاركة نحو (٥٠٠) من رجال الأعمال من كلا البلدين،

---

٤١ – لطفي صور ، أبعاد السياسة الخارجية التركية في أفريقيا في عهد حكومة العدالة والتنمية ، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، المانيا، المجلد الاول ، العدد الثالث ، ايلول ٢٠١٨ ، ص٧٠

٤٢ – المصدر نفسه ، ص ٧١– ٧٣ .

٤٣ – ماهي طموحات العثمانيين في ارض الصومال على الموقع الالكتروني https://www.alalam.i

لبحث تفعيل علاقات التعاون الاقتصادي في كافة المجالات ، وتدشين مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي ، وأكد رئيس وزراء مصر وقتها الدكتور (عصام شرف) على اهمية تفعيل الشراكة الاستراتيجية المصرية التركية ،لما تحمله الدولتان من قدرات كبيرة وإمكانيات هائلة لتكوين تحالف إقليمي قوي، نظراً لتطابق مواقف الدولتان تجاه العديد من القضايا في ذلك الوقت ، وقد تم توقيع ما يقارب(١٠) اتفاقيات للتعاون بين البلدين في العديد من المجالات مثل الصناعة والتجارة والتعليم [٤٤] ، كما أعرب رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) عن رغبته في زيادة حجم التبادل التجاري إلى خمسة مليارات دولار خلال عامين، مؤكدًا على ضرورة أن يعمل الطرفان علي تحقيق هذا الهدف المنشود من خلال إزالة كل العقبات التي تعترض طريق رجال الأعمال والمستثمرين[٤٥] .

وقد بلغ التعاون التركي – المصري ذروته بعد انتخاب (محمد مرسي) رئيساً لمصر في٣٠حزيران ٢٠١٢، فقد سعت تركيا لتوطيد وترسيخ العلاقات المتبادلة مع نظام حكمه، إذ قدمت له كافة اشكال المساندة والدعم المالي والسياسي والاقتصادي ، بل ومثلت السند الرئيس له على المستوى الإقليمي والدولي ، وبوصول الرئيس (محمد مرسي) إلى الحكم فتح الطريق واسعاً أمام

---

[٤٤] – محمد الهامي ، محمد الهامي ، العلاقات المصرية التركية الجذور والثمار ، دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات ، ١٠ديسمبر ٢٠١٧ ، ص٣٨.

[٤٥] – محمد خليفة ، العلاقات التركية المصرية تتجه إلى انفراج بطيئ ، مجلة الشراع ، العدد ١٩٣٥، ٢٤كانون الثاني ٢٠٢٠

http://www.alshiraa.com/topics/1832-alaalakat-altrky-almsry-ttjh-al-anfraj-bty-bklm-mhmd-khlyf

تركيا لتكوين خريطة جديدة في الشرق الاوسط ، فتركيا ستمثل مع مصر ثقلاً إقليمياً غير مسبوق منذ مائة عام على الاقل[٤٦] ، ولبداية مرحلة جديدة من العلاقات التركية المصرية ، قام رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) بتهنئة الرئيس (محمد مرسي) على فوزه بالانتخابات وأكد أنه بهذه النتيجة تكون عملية التحول الديمقراطي والتطور التاريخي للشعب المصري، الذي بدأ مع ثورة التحرير ٢٥ يناير قد تحققت ، وتتابعت الزيارات الرسمية بين المسؤولين الاتراك والمصريين ، في محاولة لتفعيل الشراكة الاستراتيجية الجديدة والتأكيد على اهمية العلاقات بين الدولتين ، إذ قام الرئيس المصري (محمد مرسي) بزيارة إلى أنقرة في ٣٠ ايلول ٢٠١٣ لحضور المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية ، وحظي هناك بترحيب كبير ، وفي نهاية عام ٢٠١٢ بادل الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) نظيره المصري الزيارة ، إذ وصل إلى القاهرة لحضور المنتدى الاقتصادي المصري التركي برفقة مجموعة كبيرة من رجال الاعمال الاتراك الذين يمثلون اكثر من (٣٠٠) شركة تركية[٤٧] ، بهدف تعزيز التعاون بين البلدين، والتأكيد على أهمية مصر في سياسة تركيا الشرق أوسطية ، وتمخض عن هذه الزيارة توقيع اتفاقية بين الجانبين تقضي بإعطاء مصر قرضاً ميسراً بقيمة مليار دولار ، والتأكيد على أهمية التعاون لجذب الاستثمارات التركية ومضاعفتها لتصل إلى (٥) مليارات دولار، كما تم توقيع (٢٧) اتفاقية ثنائية في عدة

---

[٤٦] – محمود زكريا محمود ابراهيم ، العلاقات السياسية الافريقية –التركية : المحددات والقضايا ، مركز البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة افريقيا العالمية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص٢٠

[٤٧] – المصدر السابق نفسه ، ص١٨ .

مجالات لعل أهمها التجارة والاستثمار والتعليم والصحة والبنية التحتية والنقل ، واستمرت المحاولات التركية المصرية لأنشاء مشاريع اقتصادية ضخمة ، منها مدينة صناعية تركية على الارض المصرية ، فضلا عن التعاون بل والتطابق في المواقف السياسية[٤٨] ، .كما شهدت تلك المدة سقفاً مرتفعاً في الموقف التركي المصري ، من (العدوان الإسرائيلي) على قطاع غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢، والذي تمظهر في زيارة رئيسي وزراء البلدين (هشام قنديل) و(أحمد داود أوغلوا) للقطاع وهو تحت القصف، ثم التنسيق السياسي بينهما لتحقيق الهدنة. كما أعلن الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) أكثر من مرة نيته زيارة قطاع غزة عبر مصر، وهي الزيارة التي تأجلت أكثر من مرة، ثم ألغيت بعد أن تم الاطاحة بحكم الرئيس (محمد مرسي) في ٣٠ حزيران ٢٠١٣ ، عقب تظاهرات شعبية حاشدة ساندها الجيش بقيادة الفريق اول (عبد الفتاح السيسي) ، وعلى اثرها غيرت تركيا من مسارها في علاقاتها مع مصر ، وعُدت أن ما جرى ما هو إلا انقلاب عسكري بتولي الرئيس عبد (الفتاح السيسي) السلطة في مصر[٤٩].

المطلب الثاني : الموقف التركي من الانقلاب العسكري في مصر ٣ تموز ٢٠١٣

حمل الانقلاب العسكري في مصر الذي نفذه الجيش بقياده الفريق اول (عبد الفتاح السيسي) في الثالث من تموز/يوليو ٢٠١٣ ، وما تلاه من القمع والقتل لمعارضي الانقلاب العسكري في ميدان رابعة العدوية بالقاهرة ، والذي تم

---

[٤٨] – **المصدر نفسه ، ص١٩ .**

[٤٩] **محمود سمير الرنتيسي ، الدور التركي في شرق افريقيا : الدوافع والمكاسب ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ١٥ اذار ٢٠١٥ ، ص٧ .**

من خلاله الاطاحة بحكم الإخوان المسلمين ، أخباراً سيئة للعلاقات الثنائية بين البلدين، وهو ما شكل نقطة حرجة أمام البلدين ،لاسيما على صعيد مصالحهما الإقليمية والدولية ، فاتخذت تركيا موقفاً واضحاً من الاحداث في مصر، وعُدت أن ما حدث انقلاباً عسكرياً منافياً لكل قيم ومبادئ الديمقراطية ، وبناء على ذلك لم تعترف تركيا بكل ما أفرزه الانقلاب من مؤسسات ومسميات رافضة التعامل معها بشكل مبدئي ، مما ميزها حتى عن بعض الدول الكبرى ، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية التي بدأ موقفها الاولي المعلن حائراً تجاه الشكل الذي تم فيه تسويق الإطاحة بحكم الرئيس (محمد مرسي) على أنه ثورة شعبية في ٣٠ حزيران ٢٠١٣[٥٠] ، كما انتقد الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) قيادة الجيش متهماً اياها بسرقة الثورة الحقيقية للشعب المصري ، ومتهما (السيسي) بالتورط في مجازر ميدان رابعة العدوية والنهضة ، والوقوف ضد إرادة الشعب الحرة وضد الإرادة الديمقراطية ، فضلا عن اتهامه لرئيس الازهر بالنفاق ومساندة النظام الجديد. الا انه مع وصول الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) لسدة الحكم في ٣٠ يونيو ٢٠١٤، لم تعترف تركيا بشرعية هذا النظام المنبثق عن ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ووصفت هذا النظام الحاكم في مصر بأنه (نظام انقلابي) وتوالت التصريحات التركية الرسمية المطالبة بعودة الرئيس المصري المعزول (محمد مرسي)[٥١]، ولقد شهدت تركيا بعض التظاهرات والوقفات الاحتجاجية المتفرقة التي نظمتها بعض الجمعيات والمؤسسات الوقفية والاغاثية التركية

---

٥٠ – **محمود سمير الرنتيسي ، تركيا ومصر بعد فوز السيسي : سيناريوهات العلاقات ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة قطر ، ٢٠١٤ ، ص١.**

٥١ – **المصدر نفسه ، ص١٥١ .**

، وذلك للإعلان عن رفض إطاحة الرئيس المصري (محمد مرسي) من خلال انقلاب عسكري ، وصرح (أردوغان) بأنه لم يعترف برئيس غير منتخب ، وعُد الحدث انقلاب على الشرعية ، فكان رد الفعل المصري حاداً تجاه تركيا وتدخلها بشؤون مصر الداخلية منددة بأن مستقبل مصر يقرره الشعب المصري وحده [٥٢] .

وعليه تصاعدت حدة الخلافات بين البلدين ، لا سيما بعد القرار المصري بطرد السفير التركي في القاهرة واعتباره" شخصاً غير مرغوب فيه"، كما تم تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى مستوى القائم بالأعمال ، وردت تركيا بالمثل باستدعاء القائم بالأعمال المصري وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل ، كما صرح الرئيس التركي (عبد الله غول) في تصريحات تلفزيونية بالتعليق على الخطوة المصرية محاولة التخفيف من حدة الموقف بلهجة دبلوماسية قائلا " كنت اتمنى أن تعود علاقتنا مرة اخرى إلى مسارها" ، وبررت الحكومة المصرية قرارها بأنها رداً على التدخلات التركية في شؤونها الداخلية [٥٣] ، واستغل الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) كل الظروف والفرص للتنديد بالرئيس المصري معتبراً اياه بأنه طاغية ومتسلط غير شرعي، وحدث هذا في الامم المتحدة ،إذ طالبت تركيا مجلس الأمن

٥٢- مصر ٢٠١٧ عام من الازمات ، التقرير الاستراتيجي المصري ، المعهد المصري للدراسات ، إسطنبول- تركيا ، ٢٠١٨ ، ص ٣٩.

٥٣ - مصطفى شفيق علام ، التغلغل الناعم : افريقيا في الاستراتيجية التركية .. المحددات والسياقات والتحديات ،٨/٦/ ٢٠١٧

https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%AA%

بفرض اقصى العقوبات على الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي)، وفي السياق نفسه ، وجهت الخارجية المصرية اتهاماً للرئيس التركي على إثارة الفوضى في منطقة الشرق الاوسط من خلال دعمه لجماعات وتنظيمات إرهابية ، سواء بالتأييد أو التمويل أو الايواء بهدف الاضرار بمصالح شؤون المنطقة ، تحقيقاً لمصالحه الشخصية[٥٤] .

وهناك العديد من الاسباب التي تفسر الموقف التركي من الانقلاب العسكري في مصر أهمها، الواقع الخاص للانقلابات العسكرية في تركيا ، فهي الدولة التي عانت من اربعة تدخلات للجيش في الحياة السياسية ،قناعة القيادة التركية بأن تركيا قد تكون مستهدفة بعد مصر في حال استقر الامر لنظام الانقلاب ، لاسيما وأنه تزامن مع احداث منتزه "جزي" في اسطنبول والذي تحول لمظاهرات واعمال شغب وفوضى في مختلف المدن التركية ، والانسجام مع الموقف التركي التقليدي بدعم خيارات الشعوب والتعامل مع الانظمة التي تفرزها الانتخابات في البلدان المختلفة بغض النظر عن أيديولوجياتها ومواقفها وخلفياتها الفكرية ، فضلا عن الآمال التي بنتها تركيا على شراكة إقليمية مع مصر بعد الثورة ، رأى فيها وزير الخارجية آنذاك (أحمد داود أوغلو) تحالفاً استراتيجياً اسماه (محمور الديمقراطية) في المنطقة ، والتناغم مع الرأي العام ومزاج الشارع التركي الذي رفض ما حدث في مصر ، وتعاطف مع الرئيس المعزول (محمد مرسي) والإسلاميين بشكل عام وفي مقدمتهم الإخوان المسلمين، وصعوبة تجاهل تركيا سلسلة انتهاكات حقوق الانسان والتضييق على الحريات

---

٥٤ – العلاقات التركية المصرية https:\\www.marefa.org . وايضا : العلاقات المصرية التركية الجذور والثمار – المعهد المصري https:\\eipss-eg.org .

، ومن هنا يأتي وصف (أردوغان) فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة أكثر من مرة بـ(المذبحة)[٥٥] .

لهذا كان الموقف التركي حاداً وصلباً تجاه الانقلاب العسكري في مصر ،إذ استضافت تركيا على أراضيها العديد من المصريين الفارين من بلادهم ومن بينهم رموز المعارضة المصرية، وسمحت لهم بإنشاء وسائل إعلام فضائية مناهضة للانقلاب العسكري وسياسته ، فضلاً عن السماح بتشكيل كيانات سياسية مثل البرلمان المصري الموازي والمجلس الثوري المصري وعملها من تركيا ، إلا أنه مع مرور الوقت اتضح أن المعارضة المصرية عاجزة عن إدارة معركتها مع النظام في مصر ، وأن كل يوم يزيد في رسوخ نظام الانقلاب وضعف جبهة المعارضة ، فانعكس هذا على مستوى التصلب التركي الذي كان سقفه مرتفعاً للغاية ويطالب بإعادة الرئيس المصري المعزول (محمد مرسي)للرئاسة ورفض الانقلاب العسكري وآثاره [٥٦] .

وتبقى حالة التوتر وغياب التوافق والتناغم السياسي هي المسيطرة على مناخ العلاقات السياسية التركية–المصرية حتى تاريخه، إذ سعت مصر من خلال حملاتها السياسية والاعلامية والدبلوماسية لتشويه السياسة التركية ، فوقفت مصر مع (إسرائيل) والامارات في تحطيم النفوذ التركي وإثارة المشكلات، كما عقدت عام ٢٠١٤ اتفاقية مع قبرص واليونان لترسيم الحدود البحرية، وقد عارضت تركيا الاتفاق المبرم بين مصر وقبرص، الذي ينص بترسيم الحدود بين البلدين لغرض الاستفادة من الموارد الطبيعية في البحر المتوسط،

---

٥٥ – المصدر نفسه .

٥٦ – مصطفى صلاح ، الدور التركي في أفريقيا . . اقتصاد يحرك السياسة ، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية ، مصر ، ٢٠١٧ ، ص٤.

وأكدت مصر على شرعية الاتفاقية، ولا يمكن لأي طرف (أنقرة) أن تعارض في قانونيتها، إذ أنها رسمت وفق قواعد القانون الدولي، وتم ايداعها كاتفاقية دولية في الامم المتحدة، ونبهت مصر من أن أي محاولة للمساس أو الانتقاص من حقوق مصر السيادية في تلك المنطقة سنتصدى لها[٥٧]، كما قررت مصر عام ٢٠١٥ عدم تجديد اتفاق النقل البحري والبري والذي يسمح بنقل البضائع والسلع بين مصر وتركيا، وهو ما يؤثر سلباً على الحركة التجارية بين الطرفين، غير أن مصر وجدت بديلاً آخر أقوى من الطرف التركي، والذي تمثل في أنصار يملكون المال، ويستطيعون تقديم الدعم لنظام الانقلاب في مصر وهي الانظمة الخليجية المتمثلة في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة ، إذ قدموا لمصر منذ عام ٢٠١٥ نحو (٦) مليار دولار كمساعدة ، كما قدموا معاً نحو (١٢،٥) مليار دولار توزعت بين مساعدات واستثمارات وودائع لدى المصرف المركزي المصري من أجل دعم حليفهم قائد الانقلاب (عبد الفتاح السيسي) [٥٨] .

وشهد عام ٢٠١٧ استمرار التوتر وانقطاع العلاقات الرسمية بين الجانبين المصري والتركي ، إذ ادانت مصر في أواخر شهر نيسان القصف الجوي التركي الذي استهدف منطقة (جبل سنجار) في شمال العراق ، كما انعكست الازمة الخليجية على العلاقات المصرية التركية ، لاسيما بعد التدخل التركي السريع والمساند لقطر عبر تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك بين الجانبين التركي

---

٥٧ – **المصدر نفسه ، ص٨ .**

٥٨ – **نيفين العيادي ، قراءة في العلاقات التركية –المصرية بعد ثورة ٢٥يناير ، مركز المصري للدراسات والمعلومات ، ٢٠١٢/١١/٢٢**

https://www.almasryalyoum.com/news/details/319487

والقطري والخاصة بالقاعدة العسكرية التركية في قطر ، كما جاءت القمة الخامسة بين مصر واليونان وقبرص في اواخر شهر تشرين الثاني في إطار حرص الدول الثلاثة على إقامة تحالف "شرق متوسطي " يهدف إلى تضييق الخناق على تركيا والحد من نفوذها في منطقة شرق المتوسط [٥٩] ، وفي مرة اخرى عاد الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) إلى مكايدة القاهرة ، من خلال توقيع اتفاقية مع السودان في تشرين الاول من العام ٢٠١٧ بقيمة (٦٥٠) مليون دولار ، لتطوير (جزيرة سواكن) السودانية المطلة على البحر الأحمر، ففي مطلع تشرين الاول من العام نفسه قام وزير الدفاع التركي بزيارة وصفت بالتاريخية إلى السودان ، شملت زيارة (جزيرة سواكن) المطلة على البحر الأحمر ، وفي هذا السياق أشارت بعض التحليلات إلى أنّ هذه الزيارة، هدفت إلى بحث إقامة قواعد عسكرية للتدريب في (جزيرة سواكن) السودانية ، و بالفعل في تشرين الاول من العام ٢٠١٨ أجاز مجلس الوزراء القومي السوداني اتفاقية للتعاون والتدريب العسكري بين السودان وتركيا بهدف تعزيز التعاون في مجال التدريب ودعم السلام والاستقرار بين البلدين[٦٠]، وعُد الرئيس (أردوغان) أن تحركات تركيا جميعها في الإقليم مستفزة للأمن القومي المصري ، وتحدث المسؤولين الأتراك عن أنها كانت جزيرة استراتيجية لدي العثمانيين نسعى لأحيائها وتكون محطة للحجاج الاتراك القادمين للمملكة العربية السعودية، و في العام نفسه انتقد الرئيس التركي إعادة انتخاب الرئيس المصري مجددا وشن حملة من الانتقادات اللاذعة ضده وضد نظام حكمه واستمرت رسائل التعاطف مع الرئيس المخلوع (محمد مرسي) ،

---

٥٩ – **المصدر نفسه .**

٦٠ – **العلاقات السودانية التركية http://arabic.sputtniknews.com.**

كما رفضت القاهرة عملية (غصن الزيتون) في مدينة عفرين السورية ووصفتها باحتلال للمدينة وأنها محاولة تركية لتغيير ديموغرافي على الارض. وارتفعت حدة التوتر في العلاقات التركية المصرية إلى مستوى المواجهة العسكرية في الاسابيع الاخيرة من العام ٢٠١٩ ، وذلك بسبب تورط تركيا في الازمة الليبية ودخولها على خط دعم الجماعات الاسلامية وحكومة الوفاق الوطني الليبية بقيادة (فائق السراج) ، ودعم مصر للجيش الوطني الليبي، وتوقيع مذكرتي تفاهم بين تركيا وحكومة (فائق السراج) في ٢٧ تشرين الثاني من العام ٢٠١٩ الاولى حول التعاون الأمني والعسكري التي تمنح حق الاتراك في ارسال السلاح والمقاتلين إلى ليبيا ، والثانية لترسيم الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط ، مما أدى إلى اثارة مخاوف الأمن القومي المصري[٦١]، إلا أن هناك مؤشرات اخيرة عن محاولات لوقف مسلسل الخطوات العدائية من الجانبين وتفاقم الازمة والمجابهة ، وكأن خطورة الازمة تحولت حافزاً لإعادة النظر في سياق العلاقات بمساعدة بعض الوسطاء المقربين ، ففي ذروة التوتر بين مصر وتركيا بدأت ترشح معلومات عن اشارات من تركيا لمراجعة المواقف تجاه القاهرة ،إذ سجل المراقبون تصريحاً في منتصف شهر كانون الثاني من العام ٢٠٢٠ ، لأحد مستشاري رئيس الوزراء (أردوغان) المؤثرين (ياسين أوكتاي) جاء فيه ((إن العلاقة بين أنقرة والقاهرة بحاجة لاستئناف الحوار المباشر بين مسؤولي الدولتين)) جاء التصريح بينما كانت حدة التصريحات العدائية بين الطرفين بلغت درجة بعيدة مع ارسال مقاتلين اتراك إلى ليبيا ، والتقط المراقبون التصريح واعتبروه مؤشراً مهماً على تغير

---

[٦١] – **نيفين العيادي ، قراءة في العلاقات التركية –المصرية بعد ثورة ٢٥يناير ، مصدر سبق ذكره .**

في لهجة الخطاب التركي الرسمي ، ولا سيما أن (أوكتاي) أكد جدية الاتجاه بمقال كتبه في جريدة بني شفق قال فيه ((هناك العديد من الاسباب التي تدفعنا للتعاون مع مصر على ارض ليبيا) وقال ((أنه يمكن ابرام اتفاقية مع مصر كالتي تمت مع طرابلس ولا بد من وضع ذلك في جدول الاعمال)) ، وبعد فترة قصيرة ظهرت معلومات اكثر اهمية عن جهود يبذلها الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) لتقريب وجهات النظر بين (أردوغان) و(السيسي) ، واشارت المصادر إن (بوتين) بحث الامر مع (أردوغان) في قمة اسطنبول الاخيرة وهو يرى أن على مسؤولي البلدين عقدا لقاءات رسمية لبحث الخلافات ، كل هذه المعلومات تؤكد وجود اتجاه داخل النظام التركي لمراجعة العلاقات مع القاهرة، بهدف التقارب معها دعماً لاستراتيجية انقره لمد نفوذها الى شرق المتوسط وليبيا من خلال البحث عن مصالح مشتركة بعيدا عن التحدي والاستفزاز، كما يتضح بأن روسيا هي الوسيط الدولي بينهما[٦٢] .

الخاتمة

من كل ما تقدم نصل الى أن الصراع اليوم حول القارة الافريقية لم يعد مقتصراً على المستعمر الاوروبي القديم ، بل دخل حلبة هذا الصراع فواعل جديدة سعت إلى أن يكون لها مكان في أرض القارة الافريقية ، منها الوجود (الامريكي ، والصيني ، الروسي ، الهندي ، الايراني ، الإسرائيلي) ، فضلاً عن الوجود الخليجي ، وكان لا بد أن تدخل تركيا حلبة هذا الصراع ، وأن تجد لها موطئ قدم في القارة الافريقية ، لذا بدأ ظهور النفوذ التركي في إفريقيا منذ عام ١٩٩٨ ، حينما أعلنت تركيا عن توجهها نحو القارة السمراء

[٦٢] **تركيا تضع اربع شروط لاعادة العلاقة مع الحكومة المصرية ينظر الرابط الالكتروني https:\\wwwturkpress.com**

باسم (السياسة الافريقية)، والتي تهدف إلى تدعيم وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بين تركيا ودول إفريقيا في مجال العلاقات الدولية التركية ، و بعد وصول حكومة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، ازداد الاهتمام التركي بالقارة الافريقية في إطار سياستها الخارجية المتعددة الابعاد ، ومن هذه الابعاد البعد الافريقي ، التي انتهجها رئيس الوزراء التركي السابق ورئيس الجمهورية الحالي (رجب طيب أردوغان) ، ومنظر سياسته الخارجية السابق ورئيس وزرائه الحالي (أحمد داود أوغلو) ، ولتحقيق تركيا حضورها الفاعل في افريقيا استندت سياستها الخارجية على البعد السياسي و الدبلوماسي والبعد والاقتصادي والبعد الانساني والثقافي والبعد الأمني والعسكري ، و يمكن القول أن السياسة الخارجية الجديدة التي اعتمدتها تركيا بعد عام ٢٠٠٢ ، والتي ارتكزت على مفاهيم جديدة لصياغة دور تركيا في العلاقات الدولية ،أثمرت العديد من النجاحات على المستوى الداخلي الاقتصادي والسياسي ، وعلى المستوى الخارجي بشقيه الاقليمي والدولي ،إذ اصبحت تركيا صاحبة رأي ودور فاعل في محيطها الإقليمي وايضا ضمن التفاعلات الدولية القائمة ، كما أن المنظور التركي الجديد والمختلف للقارة الافريقية ، ساهم هو الاخر في الانفتاح على القارة ذات الامكانيات والموارد المهمة ، وحقق نقلة نوعية في علاقات الطرفين ببعضهما ، من خلال استفادة تركيا من مشاريع اقتصادية واستثمارية مربحة ، واستفادة الافارقة من السياسة التركية في القارة والتي نفذت مئات المشاريع البنيوية التنموية والانسانية، أما التوجه التركي الأمني في القارة الافريقية ، فكان يهدف بالأساس إلى توفير المناخ الملائم للعمل الاستثماري في القارة فبدون توفر الأمن لا يمكن تحقيق

التطور الاقتصادي والتنموي ، من ذلك حاولت تركيا خلال هذه المرحلة بناء تحالف استراتيجي ومحور قوة جديد في الشرق الاوسط وافريقيا بما يخدم اهدافها الاستراتيجية في المنطقة ، مستخدمة في ذلك ثورات الربيع العربي التي كانت تمثل دفعة جديدة في السياسة الخارجية التركية لتحقيق أهدافها ، لذلك دعمت تركيا بقوة ثورات الربيع العربي ولا سيما الثورة المصرية لما تتمتع به مصر من مكانة إقليمية كبيرة ، لذا كثفت تركيا جهودها في تقديم كافة وسائل الدعم لإنجاح التجربة الديمقراطية المصرية اقتصادياً وسياسياً، لكن هذه الآمال سرعان ما تبددت بالانقلاب على اول رئيس مصري منتخب بعد الثورة ، لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات بين مصر وتركيا وتخسر تركيا فيها تحالفا استراتيجيا مهماً في المنطقة ، إذ وقفت تركيا بقيادة (رجب طيب أردوغان) ضد الانقلاب العسكري في مصر ، مما أدى لتدهور العلاقات التركية المصرية ، وبداية مرحلة جديدة من العلاقات بين الدولتين يحكمها التوتر المستمر وعدم التقارب بين الدولتين من الجانب السياسي ، و في الحقيقة إن عودة العلاقات بين البلدين بشكل قوي وهو أمر قد يكون مستبعداً، نظراً لطبيعة العلاقات المتأزمة بينهما ، لكن ربما تعتمد عبر بوابة التعاون الاقتصادي والأمني ، ومدى تقبل الطرفين شروط الآخر للمصالحة، وسرعة الاستجابة للضغوط الإقليمية والدولية .